تقديم المدير العام

يسعدني أن أعرض على المجلس، من خلال لجنتي البرنامج والمالية، موجز برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2006-2007، والذي سيكون أساس تنفيذ السنتين الأوليين من الخطة المتوسطة الأجل التي وافق عليها المجلس. وستوجه ردود فعل المجلس، وكذلك المشورة ذات الصلة المقدمة من لجانه الفنية، إعداد مقترحات تفصيلية بقدر أكبر في برنامج العمل والميزانية الكامل، الذي سيدرسه المؤتمر العام للمنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني.

وقد أعيد تصميم موجز برنامج العمل هذا من أجل تلبية توقعات الأعضاء باختصار حجم الوثائق والتركيز على قضايا السياسات الرئيسية والانعكاسات على الموارد. وتأسيسا على هذه الجهود، آمل في أن يتمكن المجلس من تشجيع الأمانة على تبسيط حجم ومحتوى برنامج العمل والميزانية الكامل للفترة المالية 2006-2007، على غرار جهود مماثلة في منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

ومن السمات الرئيسية لموجز برنامج العمل والميزانية هذا، تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي قد تكون لها تأثيرات كبرى على أداء الميزانية والأداء المالي والتشغيلي في 2006-2007، والاستجابة لهذه العوامل. وأرجو أن أوجه عناية المجلس إلى مقترحين سيعينان على معالجة مخاطر مالية وتشغيلية محددة:

- مراجعة طريقة معالجة توقعات الإيرادات المتنوعة، تمسكا بروح التوجيه الصادر من قبل المجلس، سعيا إلى التمويل الكامل لاعتمادات الميزانية إلى حين أن تستعيد المنظمة أوضاعا مالية أقوى؛
- إنشاء باب جديد في الميزانية بشأن مصروفات الأمن من أجل تحسين الإدارة المالية والوضوح والمساءلة فيما يتعلق بأمن وسلامة الموظفين والأصول.

وإدارة المخاطر الجارية في مجالات أخرى تستكمل هذه المقترحات – ومن ذلك مثلا، الأسس التشغيلية لمرفق المصروفات الرأسمالية. كما سيتواصل السعي بلا كلل لتحقيق وفورات زيادة الكفاءة، والتي تشمل في الوقت الحاضر مسائل من بينها، عمليات إدارة الموارد البشرية، تحديد مواضع الاستعانة بخبرات خارجية وفرص تلزيم الأعمال خارج المنظمة، استخدام تقانات جديدة للمطبوعات والطباعة والتوزيع، ترشيد الأنشطة الإدارية على المستويين الإقليمي والقطري، الوفورات في الإدارة وزيادة استرداد تكاليف الدعم. ويتوقف النجاح في بعض هذه المجالات، من جانب، على القرارات التي تتخذها الأجهزة الرياسية.

ومن المؤكد أن الأعضاء سيقرون بالبيئة المتطورة والجهود الجماعية الرامية إلى تحسين جدوى المنظمة وفعاليتها. ومن شأن القرار الذي اتخذه المجلس في دورته الأخيرة بإجراء تقييم خارجي مستقل للمنظمة، أن يؤدي إلى إحداث تغييرات استراتيجية وبرامجية ومؤسسية بعد السنتين 2006-2007. وفي غضون ذلك، يتحقق تقدم ملموس في عدد من المجالات في تشاور كامل مع الأعضاء. فالمنظمة تواصل الاستجابة للتقييم المستقل للامركزية، وتعمل على تعزيز كفاءة برنامج التعاون الفني، وتحسين تحديد الأولويات في البرامج الفنية والاقتصادية، وترسيخ التقييم الذاتي في المسار الرئيسي لعمل المنظمة، وتطبيق نموذج البرمجة الجديد على البرامج غير الفنية لتوسيع نطاق عمليات الإدارة المرتكزة إلى النتائج في المنظمة. وفي ذات الوقت، يجب المراعاة التامة لحركة دفع مبادرات الإصلاح الجارية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ترتيبات التعاون الوثيق على المستوى القطري ومزيد من تنسيق العمل لدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ويتضمن موجز برنامج العمل والميزانية هذا خطة مالية على مستوى عال لفترة السنتين استنادا إلى الأولويات التي وافق عليها المجلس بالفعل في الخطة المتوسطة الأجل 2006-2011. وهي أول فرصة كبرى للتوفيق بصورة منطقية وعقلانية بين طلبات الأعضاء الملقاة على عاتق المنظمة والموارد التي يتيحها المؤتمر للفترة 2006-2007 من خلال اعتمادات الميزانية. واستجابة لطلب المجلس، في دورته الأخيرة، تعرض هذه الوثيقة ثلاث "تصورات" للفترة المالية القادمة هي: النمو الحقيقي، النمو الحقيقي الصفري والنمو الإسمي الصفري.

ولا بد لي من أن أؤكد بصورة جلية أن التخفيض الفعلي بمبلغ 51.2 مليون دولار أمريكي، أو 6.4 في المائة في الفترة المالية الحالية، ترتب عليه بالفعل نقص خطير في التمويل للعديد من مجالات العمل الموضوعية للمنظمة، بما في ذلك هيكل اللامركزية فيها. وأفضت التخفيضات المتلاحقة في الميزانية إلى نقص كبير في الاستثمار في البنية الأساسية المؤسسية. علاوة على ذلك، تظل التكاليف الملازمة لتقديم الخدمات للأعضاء وكون المنظمة جزءاً من أسرة الأمم المتحدة، في تصاعد مستمر، ومن ذلك الانفاق على أمن وسلامة الموظفين والأصول. من جهة ثانية، ولكي نكون واقعيين، فإن تحقيق وفورات جديدة في زيادة الكفاءة بأكثر من مستوى 120 مليون دولار أمريكي الحالي لكل فترة مالية، الذي طبق بالفعل، مقارنة مع 1994، لا ينتظر أن يكون مصدراً رئيسياً للوفورات في 2006-2007. كذلك لا بد من التشديد على أنه قد طُبقت في المنظمة خلال الأعوام قرارات قاسية تتعلق بالميزانية، مقارنة مع منظمات أخرى.

وبناء عليه، فحتى مستوى ميزانية للنمو الحقيقي الصفري في الفترة 2006-2007 لن يلبي تطلعات الكثير من الأعضاء. وفي حين أُعيدت، بموجب النمو الحقيقي الصفري، الموارد لأعمال تقديم المشورة في مجال

السياسات على المستوى الإقليمي، ولقسم الشؤون المالية، حسبما طلبت ذلك لجنتا البرنامج والمالية، فإن أنشطتنا على المستوى القطري – الأداة المؤثرة لوضع عملنا المعياري موضع التنفيذ – لا تتناسب البتة مع الطلب الفعّال لعمل المنظمة ومشاركتها.

ولهذا السبب، فإن تصور النمو الحقيقي يقترح زيادة حقيقية عامة بمبلغ 30.9 مليون دولار أمريكي أي بدعم قدره 8 ملايين دولار أمريكي مقارنة مع الخطة المتوسطة الأجل لتوفير بناء القدرات الإضافية على تطبيق الأطر التنظيمية الدولية، وللمصروفات الرأسمالية ولسلامة وأمن الموظفين والأصول.

وينطوي تصور النمو الإسمي الصفري على الحاجة إلى تحديد اقتطاعات فعلية مجموعها 43 مليون دولار أمريكي، استنادا إلى التقديرات الحالية والمتوقعة لزيادة التكاليف، أي بمتوسط تخفيض قدره 5.7 في المائة للفترة المالية. والتأثير الشامل لهذا، عندما يقترن بالنمو السلبي أو جمودٍ النمو فيما سبق، يُضعف كثيرا من قدرات المنظمة على الوفاء بمهامها وتلبية احتياجات أعضائها المعقدة والمتنوعة.

والتآكل الكبير لميزانية المنظمة خلال العقد السابق يشهد عليه واقع أن حتى الموافقة على تصور النمو الحقيقي تعني أن يكون البرنامج العادي أقل بمقدار 16 في المائة دون مستوى الموارد المعدل لاستيعاب التضخم في 1994. والتزاماً بواجبي الراسخ بوصفي الرئيس التنفيذي، فلقد أبديتُ باستمرار وبقوة مخاوف من أن يتعذر على المنظمة تلبية تحديات معترف بها وإرضاء تطلعات وطلبات الأعضاء في مجالات تتمتع فيها المنظمة بمزايا نسبية جلية. ومن النماذج الواضحة على التوقعات لما تقوم به المنظمة من عمل يتعلق بالأمن الغذائي، وبالأخطار الشديدة التي تتهدد الموارد الطبيعية، ومشكلات سلامة الأغذية الناشئة، وبطبيعة الحال بحالات الطوارئ، وعلى الأخص نتيجة الآفات والأمراض العابرة للحدود، مثل انفلونزا الطيور والجراد الصحراوي. ومن العسير عليّ أن أوفّق بين هذه الفترة الطويلة من الركود في الموارد مع واقع أن هذه المنظمة تُعنى بأهم قطاع اجتماعي واقتصادي، ألا وهو تخفيض الجوع والحد من الفقر في البلدان النامية.

كذلك أُقدر حق التقدير اهتمامات الحكومات إزاء زيادة الاشتراكات في نهاية الأمر وحقها الخالص في أن تحدد ما هو الأهم بالنسبة لكل دولة عضو في مجال علاقاتها الخارجية. بيد أنني آمل أن سياق التطلعات والتحديات والطوارئ التي تواجهها المنظمة، دافع مقنع لكم لكي تقيِّموا الاستثمار الجماعي المتواضع نسبياً الذي يمكن أن تحققوه بالاتفاق على ميزانية عادية أكثر تجاوبا مع الطلبات. وآمل صادقا، في هذا المنعطف، أن يتبين الأعضاء طريقهم إلى عكس مسار الاتجاه الضار للقرارات المتعلقة بالميزانية.

وأتطلعُ إلى تلقي ردود فعل اللجان والمجلس حيال هذا الموجز من أجل توجيه إعداد مقترحات كامل برنامج العمل والميزانية.

جاك ضيوف

المدير العام